(١) مقدمة:

تعتبر إدارة سعر الصرف احد أهم تحديات السياسة الاقتصادية التى تهدف الى حل مشاكل الاقتصاد وتحرير معاملاته الخارجية للحفاظ على قدرته التنافسية. وينطبق ذلك على الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء إلا انه يمثل أهمية خاصة للاقتصادات النامية بسبب الاختلالات الهيكلية التى عانت منها هذه الاقتصادات ومنها الاقتصاد المصري خلال الثمانينات وتسعينات القرن الماضى.

فمن المعروف أن الاقتصاد المصري يعانى من عجز مزمن في ميزان المدفوعات زادت حدته منذ منتصف السبعينات وحتى الفترة الأخيرة. ويرجع مصدر هذا العجز إلى عجز الحساب الجارى بصفة عامة وعجز الميزان التجاري بصفة خاصة وكان تخفيض الجنيه المصرى احد الحلول المطروحة لمعالجة هذا العجز. ومن الجدير بالذكر ان تجربة مصر في مجال تخفيض قيمة العملة تتفق الى حد كبير وتجارب الدول النامية سواء في أسبابها أو في نتائجها.

فقد تم طرح سياسة تخفيض قيمة الجنيه كأداة لخفض العجز فى ميزان المدفوعات المصري، وكأحد سياسات التصحيح والتكيف الهيكلى التى تم اقتراحها للخروج من أزمة العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة تنافسية الصادرات المصرية. وقد انتهجت مصر هذه السياسة اكثر من مرة بطرق معلنة وغير معلنة. ومن هنا يثور التساؤل هل بالفعل حققت سياسة التخفيض الدور المأمول لها فى خفض العجز فى ميزان المدفوعات المصرى؟

(٢) مشكلة الدراسة:

من دراستنا للواقع الفعلى للاقتصاد المصرى نجد مصر عانت لفترات مختلفة من تدهور فى قيمة الجنيه المصري، وزيادة حجم المديونية، وتفاقم العجز المزمن فى ميزان المدفوعات المصرى خلال فترة السبعينات وحتى أوائل التسعينات، لتلجأ الى برامج الاستقرار كاستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي الذي نادى بأهمية تخفيض قيمة الجنيه المصرى لمعالجة الاختلال فى ميزان المدفوعات المصرى.

وقد شهدت مصر اختلالات مالية كبيرة تمثلت في تحقيق الحساب الجارى متزامنا مع عجزا فى الموازنة العامة للدولة. ليبرز التساؤل التالى هل يعنى هذا التزامن أن العجز فى الحساب الجاري لمصر يرجع الى عجز الموازنة العامة للدولة؟

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة أن الاقتصاد المصرى يعانى من مجموعة من المشاكل الهيكلية المزمنة لعل أهمها إنخفاض الصادرات والزيادة المستمرة فى الواردات مما يزيد من العجز

التجارى الذى بدوره يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وتحاول هذه الدراسة الوقوف على الحلول التى اتبعتها مصر للتعامل مع هذه المشاكلباستخدام المناهج العلمية الحديثة فى إدارة سعر الصرف وبالتحديد سياسة تخفيض قيمة الجنيه باعتبارها احد الوسائل الهامة فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ورفع تكلفة الواردات مما قد يساهم فى تقليل عجز الميزان التجارى وبالتالى عجز ميزان المدفوعات

وهكذا تهتم الدراسة بالإجابة على الأسئلة التالية:

1. **مامدى مساهمة تخفيض قيمة العملة فى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية وانخفاض قيمة الواردات السلعية ؟**
2. **مامدى مساهمة تخفيض قيمة العملة فى الحد من العجز فى الموازنة العامة للدولة ومن ثم فى الحد من العجز فى الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري ؟**
3. **إلى اى مدى يكون العجز في الموازنة العامة للدولة مسئولاً عن العجز فى الميزان الجارى؟**

(٣) أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل مدى فاعلية تخفيض قيمة العملة الوطنية فى علاج عجز ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (١٩٧٩-٢٠٠٥) نظرا لما اتسمت به هذه الفترة من كثرة التعديلات فى سعر صرف الجنيه المصري.

(٤) أهمية الدراسة

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين سياسة تخفيض قيمة الجنيه على ميزان المدفوعات المصرى نظرياً والقليل تناولتها بشكل تطبيقى. وسوف نضيف الى هذه الدراسات القليلة دراستنا الحالية حيث نفرد فيها لواقع هذه العلاقة. لبيان هل ساهمت هذه السياسات فى المساهمة فى حل مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات أم لا.

والأهمية الحقيقية لهذه الدراسة إنها تتعرض لدراسة كل من المنهجين النقدى والمالى لميزان المدفوعات اللذين يتسمان بندرة الكتابات الاقتصادية العربية عنهما وإبراز الدور الذى تلعبه سياسة تخفيض قيمة العملة من خلال هذين المنهجين (النقدى والمالى) بالنسبة لميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن سياسة التخفيض **Devaluation** قد برزت عندما أدرجت ضمن ما يعرف بسياسات التصحيح والتكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولي ضمن برنامج معالجة

الاختلالات الاقتصادية فى اغلب الدول النامية (**Economic Reform and Structural Adjustment Program ERSAP**)[1].

وقد تضمنت تلك السياسات استخدام أسلوب تخفيض قيمة العملة كأحد أهم الأساليب الفاعلة لمعالجة ظاهرة عجز موازين مدفوعات تلك الدول. حيث يؤكد النقديون أن المنهج النقدى لميزان المدفوعات يناسب الدول النامية حيث يبرز دور ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية تؤكد على الدور الذى يمكن أن تلعبه سياسة تخفيض قيمة العملة فى الحد من الاختلال فى ميزان المدفوعات، ومن هنا يتضح أهمية الربط بين المنهج النقدى لميزان المدفوعات وارتفاع قيمة الصادرات السلعية وانخفاض قيمة الواردات السلعية.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لصانع القرار الاقتصادي من خلال توضيح ماهية العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات المصرى، وماهى المحددات التى يجب أن تحكم اتخاذه لقرار التخفيض ومدى قدرة هذه السياسة على الحد من عجز الموازنة العامة للدولة، والحد من العجز فى ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى أن عجز الموازنة ذو علاقة وثيقة بعجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات. ومن هنا يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية وكيفية سد العجز بالموازنة العامة للدولة وعلاقة ذلك بميزان المدفوعات وذلك عن طريق المنهج المالى لميزان المدفوعات. **وعلى ذلك تتضح أهمية دراسة سياسة تخفيض قيمة العملة التى من الممكن أن تؤدى الى الحد من عجز الموازنة العامة للدولة ومن ثم تخفيض العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات المصرى.**

(٥) فروض الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرض رئيسي هو أن تخفيض قيمة العملة يؤثر تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات المصري. وينبثق عن هذا الفرض فرضان فرعيان هما:

(أ) أن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات المنظورة وانخفاض قيمة الواردات والمنظورة ويساهم فى الحد من العجز الكلى للموازنة العامة للدولة و تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

تنقسم هذه السياسات إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: سياسات القضاء على العجز في الموازنة العامة للدولة وأهمها:سياسة إلغاء دعم الأسعار أو تخفيضه، وسياسة الخصخصة، وسياسة الإصلاح الضريبي .

المحورالثاني: سياسات القضاء على الفجوة بين الادخار والاستثمار وأهمها:تحرير معدل الفائدة المصرفية، وإنشاء سوق حرة للأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

المحورالثالث: سياسات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وأهمها تخفيض قيمة العملة، وإلغاء الرقابة على سوق الصرف الأجنبي، وإزالة القيود على الاستيراد، وفتح الأسواق.

(ب) أن هناك إمكانية لتطبيق آلية المنهج النقدي لميزان المدفوعات على ميزان المدفوعات المصري.

(٦) حدود الدراسة والمنهج المتبع فيها :

يتحدد الإطار الزمني للدراسة بالفترة (٧٩-٢٠٠٥). تلك الفترة التي تتسم بتكرار تخفيض قيمة العملة والتأثير على ميزان المدفوعات ويتم تطبيق منهج الاقتصاد القياسي فى تقدير معلمات نموذج المنهج النقدي لميزان المدفوعات. وبتطبيق ذلك على الاقتصاد المصري يمكن توضيح مدى تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة فى معالجة الاختلال فى ميزان المدفوعات.

(٧) البيانـــــات

تقوم الدراسة باستخدام بيانات سنوية معبر عنها بالدولار الامريكى والجنيه المصري حسب المصدر. **وتم الاعتماد فى الحصول على البيانات على بعض المصادر المحلية والعالمية مثل:**

(أ) النشرات التي يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء **Central Agency for Public Mobilization and Statistics(CAPMAS)**

(ب) البيانات السنوية التي ينشرها صندوق النقد الدولي **International Financial Statistics (IFS)**

(ج) النشرات الاقتصادية للبنك المركزي المصرى.**The Central Bank of Egypt (CBE)**

(د) النشرات الاقتصادية لوزارة التجارة والصناعة.**Ministry of Industry and Trade**

(٨) خطـــة الدراســـة

يتم تناول الدراسة في ثلاثة أبواب رئيسية يضم كل منها فصلين. يتناول **الباب الأول** التعريف بسياسة تخفيض قيمة العملة، وتعريف ميزان المدفوعات والتعرف على التوازن والاختلال فيه. والى جانب ذلك يضم هذا الباب قياس الاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته بالإضافة إلى مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

وفى هذا الصدد يمدنا الفكر الاقتصادي بالعديد من المناهج لمواجهة عجز ميزان المدفوعات مثل المنهج النقدى والمنهج المالى. ويتم دراسة تجارب بعض الدول التى خفضت قيمة عملتها للتعرف على الآثار التي ترتبت على تطبيق هذه السياسة. في محاولة للوصول إلى مزاياها وعيوبها ومدى إمكانية نجاح تطبيقها فى مصر. وبالإضافة إلى ذلك توضيح لأثر

تخفيض قيمة العملة على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الميزان التجاري ومعدل التضخم والحساب الجارى والموازنة العامة للدولة.

أما **الباب الثاني** يتناول دراسة الخلفية التاريخية لمراحل تخفيض قيمة الجنيه. وأثره على وضع ميزان المدفوعات المصرى. خلال مراحل تخفيض قيمة العملة، أضف إلى ذلك أن هذا الباب يتم تناول مدى تطور موقف ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة محل الدراسة[1]. وينتهي هذا الباب بالتعرف على طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والحساب الجارى لميزان المدفوعات وكذلك التعرف على علاقة تخفيض قيمة الجنيه والموازنة العامة للدولة والميزان الجارى لميزان المدفوعات المصرى.

وفى **الباب الثالث** نقوم بقياس وتحليل مدى فاعلية المنهج النقدى فى معالجة الاختلال فى ميزان المدفوعات المصرى، وذلك من خلال اختبار مدى إمكانية تطبيق المنهج النقدى لميزان المدفوعات على الاقتصاد المصرى (المنهج النقدى لميزان المدفوعات).

وفى نهاية هذا الباب يتم التعرف على النماذج المطروحة للمنهج النقدى لميزان المدفوعات مثل **نموذج أجفاي وخان**، ونموذج بولاك وكذلك **نموذج جونسون للمنهج النقدي لميزان المدفوعات وذلك** لتفسير الاختلال فى موازيين مدفوعات كل من الهند وتايلاند وباكستان **التي استخدمت فيها هذه النماذج**.

---

(١) وسوف يتم تقسيم الفترة محل الدراسة الى فترات فرعية تبعا لمراحل تخفيض قيمة العملة والتى أعلنت عنها السلطات الرسمية تعلن عنها.